

Distr.: General
25 May 2018
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتتركز المعلومات المقدمة فيه على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال وعلى الجهات التي ارتكبتها وعن السياق الذي حدثت فيه الانتهاكات.

ويرد في التقرير بياناً لاتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع وإبرازاً لتفاقم أثر النزاعات المسلحة على الأطفال. وتقدم فيه أيضاً تفاصيل عن التقدم المحرز في معالجة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطط العمل الموقعة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين حمايتهم.



أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويتضمن معلومات عن اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (S/2014/453) وبين التقدم المحرز والتحديات المصاحبة منذ اعتماد فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/AC.51/2014/3). وحيثما أمكن، حُددت في التقرير أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وقد أُدرجت، في هذا الصدد، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مرفقات التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/72/361-S/2017/821)، بسبب ارتكابها أعمال اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. كما أُدرجت ١٢ من الجماعات المسلحة غير الحكومية بسبب ارتكابها انتهاكاً أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- ٢ - ويسبب القيود الأمنية واللوجستية، ظلت إمكانية الاضطلاع بأنشطة الرصد والإبلاغ محدودة في بعض المناطق، ولا سيما في مقاطعات مانيما وتنجانيقا وكاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية. ولذلك فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير ليست إلا مؤشراً جزئياً على الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

- ٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توترات سياسية، بما في ذلك الجدل بشأن احتمال تولي الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي ولاية ثالثة؛ واختتام الحوار الوطني من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وانسحاب جزء من المعارضة من الاتفاق السياسي المتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وانتهاء المدة الثانية للرئيس، وفق المدة القصوى المحددة دستوريا والمؤلفة من ولايتين، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وإبرام اتفاق سياسي جديد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لتنظيم المرحلة الانتقالية التي تنتهي مع إجراء الانتخابات.
- ٤ - وفي ظل انتقال سياسي اكتنفه عدم اليقين واتّسم بالتعقيد، تدهورت الحالة الأمنية في المنطقة الشرقية المتقلبة من البلد ومنطقة كاساي التي كانت هادئة سابقاً. وظل وجود أكثر من ١٣٠ جماعة مسلحة وأنشطتها في الشرق، لا سيما في إيتوري، وكذلك في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، يشكل مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن والعنف ضد الأطفال. وعلى الرغم من استمرار الضغط العسكري الذي تمارسه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملياتها الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإعمار وإعادة التوطين، ظهرت جماعات مسلحة جديدة وشهدت الجماعات الموجودة انقسامات وتحولات في تحالفاتها. وأدت التوترات العرقية على نحو متزايد إلى اندلاع النزاع، حيث امتدت أعمال العنف المجتمعي والصدامات العرقية إلى تنجانيقا في عام ٢٠١٦، واكتسبت الانتماءات العرقية للجماعات المسلحة في

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية أدوارًا أكثر مركزية في أساليب عمل هذه الجماعات. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا فاجعة أشد الهجمات فتكا على بعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التاريخ الحديث: وهي الهجوم الذي وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في سيموليكي (إقليم بيني، كيفو الشمالية)، مما أدى إلى مقتل ١٥ من حفظة السلام التابعين لجمهورية تنزانيا المتحدة.

٥ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ٤,٤٩ ملايين شخص مشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم ٢,٧ مليون طفل، مع وجود عدد يقدر بـ ١٣,١ مليون شخص، منهم ٧,٩ ملايين طفل، يحتاجون حاليا إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وأعاق انعدام الأمن وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من مقاطعات كاساي وتنجانيقا وكيفو الجنوبية ومانبيما.

كيفو الشمالية

٦ - في كيفو الشمالية، ظلت جماعة تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فضيل شيكا وفصائل ماي - ماي رايا موتومبوكي وجماعات نيأتورا تشكل خطرا كبيرا على المدنيين وارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من استمرار العمليات التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل تجميع هذه الجماعات المسلحة. وفي عام ٢٠١٥، بدأت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فضيل التجديد، وهي جماعة منشقة مكونة من عناصر سابقة في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فضيل شيكا، تبسط نفوذها، لا سيما في مواقع التعدين. وفي منتصف عام ٢٠١٦، انشق هيكل القيادة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مما أدى إلى إنشاء المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية - أوبويونج تحت قيادة قائد سابق للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأسهمت هذه الانشقاقات مع انتشار الجماعات المسلحة في تدهور البيئة الأمنية وازدياد تعقيدها.

٧ - وفي اليكالي ولوبيرو وروتشورو، زاد في عام ٢٠١٥ عدد الهجمات ذات الدوافع العرقية ضد كل من المدنيين والجماعات المسلحة المعارضة التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (عرقية الهوتو)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فضيل التجديد (عرقية نيانغا)، وجماعات ماي - ماي شتي (لا سيما جماعة ماي - ماي مازيمي (عرقية ناندي) ونيأتورا (عرقية الهوتو))، وتصاعدت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مما أدى إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية وتشريد مجتمعات محلية بأكملها. وكان لعمليات القتل والاختطاف الانتقامية أثر مدمر على الأطفال. ووقع أسوأ الحوادث في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في لوهانغا (إقليم لوبيرو)، عندما هاجمت جماعة ماي - ماي مازيمي مجيما للمشردين داخليا مما أدى إلى مقتل ١٨ طفلا وتشويه ١٤ طفلا.

٨ - وفي إقليم بيني، ورغم أن العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة قد أضعفت تحالف القوى الديمقراطية، فقد تواصلت الهجمات الوحشية ضد المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وأدت الهجمات التي شنت في ١١ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في قريتين بالقرب من أويتششا إلى مقتل نحو ٣٠ مدنيا، من بينهم أطفال، ضُربوا بالسواطير حتى الموت. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، ذبح عناصر يفترض أنهم من تحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا، من بينهم أطفال، في منطقتي روانغوما وبينني، على الحدود مع متنزه فيرونغا الوطني. وفي أواخر عام ٢٠١٧، بدأ أن استراتيجيات التحالف تحولت من شن الهجمات على المدنيين إلى استهداف

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على طول محور مبابو - كامانغو. وفي إقليم لوبيرو، أصبحت جماعات ماي ماي متزايدة النشاط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ونفذت هجمات بشكل رئيسي على قوات أمن الدولة.

كيفو الجنوبية

٩ - في سهل روييزي في كيفو الجنوبية، كانت السمة الغالبة على عام ٢٠١٤ حدوث اشتباكات بين جماعتي ماي - ماي ياكوتومبا ورايا موتومبوكي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشكلت المذبحة التي وقعت في مواترولي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والتي قتل فيها ٣٤ مدنياً، بمن فيهم ١٢ طفلاً، تصاعداً في حدة النزاع العرقي، ولا سيما عمليات الاختطاف والقتل. وفي إقليم أوفيرا وفيزي، عادت جماعتا ماي - ماي ياكوتومبا وماي ماي رايا موتومبوكي إلى الظهور في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشريد مدنيين. وكانت جماعة رايا موتومبوكي نشطة بشكل خاص في أقاليم كاباري وكاليهي وشابوندا ووالونغو، مع ورود تقارير عن عمليات اختطاف ونهب وابتزاز واغتصاب بالقرب من مواقع تعدين الذهب. وفي ١ و ٢ أيار/مايو ٢٠١٥، شنت جماعة رايا موتومبوكي هجوماً على قرية كيكامبا في إقليم شابوندا، حيث ارتكبت أعمال اغتصاب جماعي كان من بين ضحاياها فتاة. وشكل استمرار أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والاشتباكات المباشرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة البوروندية أيضاً تهديداً للمدنيين.

إيتوري^(١)

١٠ - على الرغم من استمرار عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ظلت الجماعة تشكل أكبر تهديد للمدنيين في إيتوري، حيث شنت هجمات منتظمة على القرى وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الأطفال.

تنجانيقا وكاتانغا العليا^(٢)

١١ - ظلت الحالة الأمنية في أجزاء من مقاطعة كاتانغا السابق هشة، حيث شنت جماعة ماي - ماي كاتانغا هجمات ضد المدنيين. ووردت تقارير أيضاً عن قيام هذه الجماعة بتجنيد عدد كبير من الأطفال في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ في قرية كيالوا. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استسلم قائدها جيديون كيونغو موتانغا، مع ١٢٩ من مقاتليه، بمن فيهم ١١ طفلاً. وقبل تسليمه أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وسجن قبل هروبه في عام ٢٠١١. وانخفضت أنشطة الجماعة انخفاضاً كبيراً بعد استسلام جيديون.

١٢ - وتصاعدت حدة أعمال العنف الطائفي بين طائفتي توا ولوبا في مانونو ونيونزو في عام ٢٠١٤ وانتشرت إلى الأقاليم المجاورة في عام ٢٠١٦، مما أدى إلى موجات من التشرذم طالت ما مجموعه ٦٣١ ٠٠٠ من المشردين داخلياً، فضلاً عن ١٢ ٠٠٠ لاجئ عبروا إلى زامبيا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١) كانت سابقاً جزءاً من مقاطعة أورينتال.

(٢) قبل إعادة رسم حدود المقاطعات في عام ٢٠١٥، كانت تنجانيقا وكاتانغا العليا ولومامي العليا في مقاطعة كاتانغا.

وشهدت أعمال العنف تقلبات خلال أوائل عام ٢٠١٥ وأواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، حيث سُنت هجمات على مخيمات المشردين داخليا، ووقعت حالات اغتصاب ونهب وتدمير للبيوت والمدارس، وأثر كل ذلك على عشرات الآلاف من الأطفال. وتفيد التقارير بأن ميليشيا كل من توا ولوبا قتلت وشوهت أكثر من ٤٠٠ طفل وجندت واستخدمت نحو ٢٠٠٠ طفل لأغراض عسكرية. وحال الافتقار إلى القدرات التشغيلية، بمن في ذلك موظفو حماية الطفل، دون التحقق من صحة هذه التقارير.

أويلي العليا وأويلي السفلى^(٣)

١٣ - تعرض جيش الرب للمقاومة لضغط عسكري متزايد من القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والعمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، مما أفضى إلى انخفاض مستويات الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وواصل جيش الرب للمقاومة نشاطه بشكل أساسي في أقاليم دونغو ونيانغارا وأنغو. وتواصل ورود تقارير عن حوادث نهب وصيد غير مشروع وأعمال لصوية واحتطاف مدنيين، بمن فيهم الأطفال، لأغراض التجنيد واستمرت في سياق الخفض التدريجي للقوة الإقليمية في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، دخل البلد ريك مشار، النائب السابق لرئيس جنوب السودان والمئات من عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومدنيون، بمن فيهم أطفال. وقامت البعثة بإجلائهم من متنزه غارامبا الوطني بناء على طلب الحكومة لأسباب إنسانية وعادوا إلى الوطن. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كان ٢٣ طفلا غير مصحوبين من هذه الجماعة لا يزالون موجودين في مرافق نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة.

مقاطعات كاساي

١٥ - أذى كل من النزاع على السلطة بين القوى التقليدية والتوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما أعقبها من مقتل أحد زعماء القبائل، واسمه كاموينا نسابو، على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، إلى موجة كبيرة من العنف في مقاطعات كاساي التي كانت تنعم بالاستقرار في ما مضى. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، أدت الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة كاموينا نسابو، وهي ميليشيا جديدة نشأت في إقليم ديبايا في كاساي الوسطى، وأيضاً أعمال الثأر التي ارتكبتها هذه القوات المسلحة ضد المدنيين المشتبه في دعمهم للميليشيا، إلى استثناء انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الميليشيات، وعمليات القتل الجماعي للمدنيين وتشويههم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. وفي مطلع عام ٢٠١٧، اتسع النطاق الجغرافي للعنف الذي بات يكتسب بُعداً عرقياً متزايداً، حيث وقعت اشتباكات بين عناصر من كاموينا نسابو، وبعضهم مُوالٍ لطائفتي لوبا ولولوا، من جهة، وميليشيا بانا مورا/تشوكوي - بندي الناشئة المكوّنة بشكل عام من عناصر من الجماعات العرقية تشوكويه وبنده وتيتيلا، من جهة أخرى. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من انخفاض عدد الهجمات التي كانت ميليشيا كاموينا نسابو تنفذها، ومن توقّف عمليات عسكرية كبرى كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنفذها، تواصلت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

(٣) كانت كلتا المقاطعتين سابقا جزءا من مقاطعة أورينتال.

لا سيما في مقاطعة كاساي وعلى طول الحدود مع أنغولا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت الأمم المتحدة قد كشفت عن وجود ٨٨ مقبرة جماعية في المنطقة. وتشير التقديرات إلى تجنيد أكثر من ١٠٠٠ طفل أو استخدامهم أو قتلهم أو تشويههم أو اغتصابهم، وإلى حرمان عشرات الآلاف من الأطفال من التعليم والرعاية الطبية.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ الأطفال

١٦ - في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من ارتكاب أكثر من ١١ ٥٤٢ انتهاكاً جسيماً ضدّ الأطفال من جانب أربعين طرفاً من أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعكس هذا الرقم زيادةً قدرها ٦٠ في المائة مقارنةً بالفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ المشمولة بالتقرير السابق، والتي تمّ التحقق من ارتكاب ٧ ١٥٥ انتهاكاً خطيراً فيها. وعلى الصعيد الوطني، وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المشمولة بالتقرير، انخفض عدد حالات التجنيد الجديدة للأطفال، وازداد عدد حالات انفصال الأطفال عن الجماعات المسلحة. وبلغ كلٌّ من عدد حالات العنف الجنسي والقتل والتشويه ذروته في عام ٢٠١٥، بينما سجّل عدد حالات الاختطاف وكذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات أعلى مستوى له في عام ٢٠١٧. وارتفع العدد الإجمالي للانتهاكات المرتكبة ضدّ الأطفال في عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦.

١٧ - وعلى مستوى المناطق، وفي شرق البلد، تأثر الأطفال إلى حدّ بعيد طوال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، من العمليات التي نَقَذَتْهَا معاً القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة ضدّ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و تحالف القوى الديمقراطية، والصراع على النفوذ داخل الجماعات المسلحة وفيما بينها، وزيادة نشاط جماعات ماي - ماي للدفاع عن النفس، وتزايد الطابع العرقي للعنف في إيتوري وتنجانيقا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي الشرق، بلغت الانتهاكات ذروتها في عام ٢٠١٦، وتراجعت في عام ٢٠١٧، وإن ظلّت مستوياتها مرتفعة. وفي مقاطعات كاساي، ارتفع عدد الانتهاكات الجسيمة ارتفاعاً حاداً من صفر في عام ٢٠١٥ إلى ١ ٤٢٥ انتهاكاً في عام ٢٠١٧، مما يمثل نسبة ١٧ في المائة من جميع الانتهاكات التي تمّ التحقق منها خلال فترة الأربع سنوات المشمولة بالتقرير. وفي شقّ أنحاء البلد، وخصوصاً في مقاطعات كاساي وفي إيتوري وتنجانيقا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تزايد استهداف الأطفال على أساس انتمائهم العرقي.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٨ - تأكّدت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من انفصال من يبلغ مجموعهم ٧ ٧٣٦ طفلاً (٧ ١٢٥ صبيّاً و ٦١١ فتاة) عن الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. وبعد أن بلغ عدد الأطفال الذين انفصلوا عن هذه القوات والجماعات أعلى مستوى له في عام ٢٠١٤ (١ ٩٤٠ طفلاً)، انخفض هذا العدد في عامي ٢٠١٥ (١ ٧٦٥ طفلاً) و ٢٠١٦ (١ ٦٧١ طفلاً). وارتفعت هذا العدد مجدداً في عام ٢٠١٧ (٢ ٣٦٠ طفلاً) بفعل الارتفاع الحاد في حالات الانفصال في مقاطعات كاساي. ومن بين هؤلاء الأطفال البالغ عددهم ٧ ٧٣٦ طفلاً، كان ٦ ١٦٨ طفلاً (٦١٩ صبيّاً و ٥٤٩ فتاة) مجتدين جدد استقدموا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - وتراجع عدد الحالات الجديدة لتجنيد واستخدام الأطفال على الصعيد الوطني، من ٢٠٨٥ حالة في عام ٢٠١٤ إلى ١٠٤٩ حالة في عام ٢٠١٧. وسُجِّلت نسبة ٩٠ في المائة من جميع حالات التجنيد الجديدة في الشرق، لا سيما في كيفو الشمالية (٦٠٩ ٤)، تليها كيفو الجنوبية (٣٨٧)، وإيتوري^(٤) (٣٥٥)، وتنجانيقا، وكاتانغا العليا^(٥) (٦٤). وفي حين تراجع عدد حالات التجنيد الجديدة في كيفو الشمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ارتفع في كيفو الجنوبية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قبل أن يتراجع في عام ٢٠١٦ ثم يعاود ارتفاعه في عام ٢٠١٧، مما عكس زيادة قوة جماعتي ماي ماي رايا موتومبوكي وماي ماي ياكوتومبا. وشهدت المقاطعات التي كانت تشهد مستويات مرتفعة من التجنيد في وقت سابق، مثل أويلي العليا وأويلي السفلى، انخفاضاً في هذه المستويات نتيجة انحسار أنشطة جيش الرب للمقاومة في تلك المناطق. وفي مقاطعات كاساي، ارتفع عدد حالات التجنيد الجديدة ارتفاعاً حاداً، من صفر في عام ٢٠١٥ إلى ٢٦٦ طفلاً جُنِّدوا في عام ٢٠١٦ و ٣٧٩ طفلاً جُنِّدوا في عام ٢٠١٧. وبسبب القيود الأمنية والصعوبات اللوجستية، تعذّر لغاية الآن التحقق من الادعاءات بقيام ميليشيات مختلفة في كاساي، منها جماعتا كاموينا نسابو وبانا مورا، بتجنيد واستخدام أكثر من ٢٠٠٠ طفل. ويُقدَّر أنّ الأطفال لربّما يشكلون نسبة ٦٠ في المائة من العناصر في صفوف جماعة كاموينا نسابو.

٢٠ - وكانت ٤٩ من الجماعات المسلّحة أو العناصر المسلّحة التي لم يتسن تحديدها هويتها مسؤولة عن ٩٩ في المائة من الحالات الجديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، ونُسبت أغلبية تلك الحالات إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (٩٩٨)، تليها نيأتورا (٨٠٣)، وكاموينا نسابو (٦٣٤)، وماي - ماي رايا موتومبوكي (٥٣٦)، وماي - ماي مازمبي (٣٨٠)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٣٠٤)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصائل التجنيد - غيندون (١٦٥)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أورونانا (١٥٦)، وماي - ماي تشارلز (شيتاني سابقاً) (١٥٣)، وجماعات لم يتسن تحديدها هويتها تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٤٣)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (١١٥)، وتحالف ندوما للدفاع عن الكونغو - شيكا (٩٥). ونُسب تجنيد ٨٧٩ طفلاً إلى عناصر مسلحة لم تحدّد هويتها.

٢١ - وأحرزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً كبيراً في إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفها. وكانت هذه القوات قد جندت واستخدمت سبعة أطفال في عام ٢٠١٤، وطفليْن في عام ٢٠١٥، وخمسة أطفال في عام ٢٠١٦، وثلاثة أطفال في عام ٢٠١٧. وكانت آخر هذه الحالات حالات استخدام للأطفال. فعلى سبيل المثال، اختُطف أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاماً وفتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً على يد عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في محلية بياكوتي ماي (إقليم مامباسا، مقاطعة إيتوري) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واستُخدموا لنقل إمدادات عسكرية إلى منجم ”مينغو إيكو“ للذهب. وقد أُطلق سراحهم بعد اختطافهم بثلاثة أيام. وفي أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة، أُوقف القائد المسؤول عن الوحدة المعنية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن العمل، وبدأ إجراء تحقيق داخلي. ولكن، أفيد بأن الجاني استأنف مهامه منذ ذلك الحين. وقامت الشرطة الوطنية الكونغولية بتجنيد واستخدام ثلاثة صبية. فعلى سبيل المثال، في كاتانغا العليا، تم تجنيد صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً وآخر

(٤) بما في ذلك المقاطعة الشرقية سابقاً.

(٥) بما في ذلك مقاطعة كاتانغا سابقاً.

يبلغ من العمر ١٧ عاماً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من قبل قائد في الشرطة الوطنية الكونغولية، وتم تزويدهما بالزي الرسمي، واضطلعا بمهام رسمية. وعقب جهود في مجال الدعوة قامت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة، أطلق سراحهما وأعيدا إلى أسرتهما في آذار/مارس ٢٠١٧.

٢٢ - وكان أكثر من ثلث الأطفال الجدد الذين جندوا واستخدموا (١٧١ ٢ طفلاً) دون سن الخامسة عشرة، الأمر الذي يشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي. وشكّلت نسبة الفتيات بينهم ٩ في المائة (٥٤٩ فتاة) في المتوسط، وقد جُنِّدَ أساساً في مقاطعات كاساي وكيفو الشمالية وإيتوري. وارتفعت هذه النسبة المثوية في الفترة المشمولة بالتقرير من ٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٧، ويُعزى ذلك جزئياً إلى تجنيد جماعة كاموينا نسابو للفتيات تحديداً. وعلى الرغم من أن معظم الأطفال كان من الكونغوليين، تمّ التحقق من وقوع حالات تجنيد عبر الحدود: فقد أفاد ٣٢ طفلاً بأنهم من رواندا، و ٢٦ طفلاً بأنهم من جنوب السودان، و ٢٥ طفلاً بأنهم من بوروندي، و ١٠ أطفال بأنهم من أوغندا، و ٣ أطفال بأنهم من جمهورية تنزانيا المتحدة، وطفلان بأنهم من جمهورية أفريقيا الوسطى، وطفل واحد بأنه من كينيا. وفي عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى، جرى توثيق حالات أطفال تنزانيين تمّ تجنيدهم بعد أن أعطتهم جماعة ماي - ماي ياكوتومبا وعوداً كاذبة بتوظيفهم.

٢٣ - وفي بعض الحالات، كان الأطفال يُختطفون من منازلهم ومن المدارس والطرق والحقول، لغرض تجنيدهم. وفي حالات أخرى، كان الفقر وانعدام الفرص حافزين للالتحاق بصنوف المجندين. وكان الأطفال يلتحقون أيضاً بالجماعات المسلحة لحماية مجتمعاتهم المحلية، كما جرى خلال النزاع العرقي بين توا ولوبا في تنجانيقا. وفي العديد من الحالات، كان يعاد تجنيد الأطفال بعد هروبهم أو إخلاء سبيلهم من الجماعات المسلحة، وذلك من جانب هذه الجماعات المسلحة نفسها أو جماعات أخرى، في غضون أيام بعد لمّ شملهم مع أسرهم في بعض الأحيان. وكان بعض الجماعات ينقذ طقوساً لدى تجنيد عناصر جدد في صفوفه، يقوم خلالها بقطع رؤوس الأشخاص الذين يرفضون المشاركة فيها، أو بتهديدهم. على سبيل المثال، قامت جماعة كاموينا نسابو بتعميد أعداد كبيرة من الأطفال في احتفالات جرى فيها حرق المعدة بالساطور وتناول الكحول وأكل النمل الأحمر. ومدفوعاً بالاعتقاد بأن هؤلاء الأطفال يملكون قوى سحرية وبأنهم لا يُهزمون، قامت جماعة كاموينا نسابو باستخدامهم كدروع بشرية.

٢٤ - وارتفعت النسبة المثوية للأطفال المستخدمين كمقاتلين من ١٨ في المائة (٣٨٠ طفلاً) في عام ٢٠١٤ إلى ٤٧ في المائة (٤٩٢ طفلاً) في عام ٢٠١٧، وشاركت نسبة متوسطها ٣١ في المائة (١٨٩٤) من الأطفال المجندين الجدد في القتال. فعلى سبيل المثال، استخدمت جماعة كاموينا نسابو وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا من تراوحت نسبتهم بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من الأطفال المرتبطين بهما كمقاتلين. واستُخدم الأطفال لقتال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة، وجماعات مسلحة مختلفة، كما أُجبروا، لا سيما من قبل قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وتحالف القوى الديمقراطية، على ارتكاب فظائع ضد المدنيين. واستُخدم الأطفال أيضاً لأداء أدوار دعم، بما في ذلك كحراس شخصيين، وجباة للضرائب وجامعين للطعام، وعتالين، وطباخين، وعمال في المناجم، ورعاة ماشية، وجواسيس، وكذلك كرفيق جنسي أو "زوجات" في حالة الإناث. ويقال إن جماعة كاموينا نسابو كانت ترسل فتيات لا يتجاوز عمرهن أربع سنوات إلى الخطوط الأمامية كدروع بشرية، مدفوعاً بالاعتقاد بأن القوى السحرية التي تملكها الفتيات تجعلهن غير قابلات للاختراق بالرصاص.

٢٥ - وكان الأطفال المجنّدون والمستخدمون ضحايا أيضاً لانتهاكات جسيمة أخرى، منها القتل والتشويه والعنف الجنسي، أو كانوا معرضين لها. فقد أفادت نسبة ٥٦ في المائة على الأقل من الفتيات المجنّدات الجديّدات بتعرضهن للاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الزواج القسري أثناء ارتباطهنّ بالجماعات المسلحة.

احتجاز الأطفال بزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة

٢٦ - سلمت سلطات الدولة ما لا يقلّ عن ٨٠٠ طفل، منهم ٢٥ فتاة، إلى فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وكان من بينهم أطفال سبق أن سلّموا أنفسهم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو أُلقي القبض عليهم بسبب ارتباطهم المفترض بالجماعات المسلحة. وتم تسليم معظم الأطفال في غضون أيام معدودة من قبض القوات الحكومية عليهم في بادئ الأمر. ومع ذلك، احتُجز ما لا يقلّ عن ٩٥ شخصاً لمدد تراوحت بين ٣٠ يوماً وسنة واحدة، في انتهاك لخطة العمل المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم التي وقّعتها الحكومة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، وللأوامر التوجيهية التي صدرت في عام ٢٠١٣ عن وزارة الدفاع والجهاز الوطني للاستخبارات. فعلى سبيل المثال، تمّ في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إطلاق سراح ٢٤ صبياً من سجن أنجينغا العسكري، في مقاطعة مونغالا، بعد دعوة الأمم المتحدة إلى ذلك، وكان بعضهم قد احتُجز لمدة تصل إلى سنة واحدة.

٢٧ - وأفاد الأطفال بأن ظروف الاحتجاز كانت سيئة، وأنهم تعرّضوا في بعض الحالات، ولا سيما في مقاطعات كاساي، لمعاملة لاإنسانية من بينها التعذيب. فقد أفاد صبي كان تحتجزه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما بأنه جرى تعليقه على جدار وضربه بالطوب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي حادث آخر وقع في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتقلت عناصر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية صبياً في الرابعة عشرة من عمره لارتباطه بجماعة كاموينا نسابو، وضربه بالسواطير، فقطعوا إمامه، وتركوا ما لا يقلّ عن ٢٢ ندباً في جسده وكذلك في رأسه وعلى وجهه. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتُقل ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة و ١٧ سنة لارتباطهم المزعوم بمليشيا كاموينا نسابو، ووضِعوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في تشيكابا لأكثر من ١٠ أيام، وذلك من دون طعام أو رعاية طبية أو ملابس، حسبما قيل. وكان الأطفال يُحتجزون مع البالغين. وتلك كانت حال ٢٧ صبياً أُفرج عنهم من سجن كانغا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعد قضاء فترات وصلت إلى سبعة أشهر في الاحتجاز بزعم ارتباطهم بجماعات مسلحة.

باء - القتل والتشويه

٢٨ - أدى العنف المتصل بالنزاع إلى مقتل ١٠٠٨ أطفال (٣٢٧ صبياً؛ و ١٧٠ فتاة) أو إلى تشويهم (٣٥٧ صبياً؛ و ١٥٤ فتاة). وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر التحقيق بعد من مئات الحوادث المبلغ عنها في مقاطعات كاساي. وعلى نطاق البلد كله، تضاعف عدد الأطفال الذين قُتلوا أو شُوهِوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير: فقد ارتفعت الأرقام من ١٥٥ إصابة في صفوف الأطفال في عام ٢٠١٤ إلى ١٥٦ إصابة في عام ٢٠١٥ وإلى ٣٦٣ إصابة في عام ٢٠١٦ وإلى ٣٣٤ إصابة في عام ٢٠١٧. أما على مستوى المناطق، فبلغت الأرقام المسجلة في الشرق ذروتها في عام ٢٠١٦ (٣٤٩) مع تزايد حدة النزاع والعمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم

المتحدة، قبل أن تنخفض في عام ٢٠١٧ (١٨٧). وفي الشرق، حيث وقع ٨٤ في المائة من جميع الإصابات في صفوف الأطفال منذ عام ٢٠١٤، كانت كیفو الشمالية المقاطعة الأكثر تضرراً، حيث قُتل فيها ٥٤٧ طفلاً أو شُوهوا. وكانت جماعة تحالف القوى الديمقراطية المسؤول الرئيسي عن تلك الأفعال في تلك المقاطعة التي ارتكبت فيها الجماعة سلسلةً من المجازر الوحشية ضد المدنيين في أواخر عام ٢٠١٤ وقامت بتقطيع ٣٥ طفلاً حتى الموت. وبينما وقعت في مقاطعات كاساي ١٦ في المائة (١٦٥) من جميع حالات القتل والتشويه المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بكاملها، فقد وقعت في المنطقة ٤٥ في المائة (١٥١) من مجموع الحالات المسجلة في عام ٢٠١٧. وتدل المقابر الجماعية التي اكتشفتها الأمم المتحدة، وعددها ٨٨ مقبرة جماعية، والشهادات المتناقلة الصادرة عن أطفال انفصلوا عن جماعة كاموينا نسابو إلى أن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي للأطفال الذين قُتلوا أو شُوهوا في مقاطعات كاساي أكبر من ذلك.

٢٩ - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع حالات قتل الأطفال (٣٤٤) وتشويههم (٣٧٨). وقد نُسبت المسؤولية عن سدس هذه الإصابات في صفوف الأطفال إلى تحالف القوى الديمقراطية (١٤٥)، تليه ميليشيا توا (٨٧) وجماعة ماي - ماي مازيمبي (٨٣)، وجماعات مسلحة أخرى مجهولة الهوية (٦٠)، وجماعة نياتورا (٤٩)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٤٢)، وجماعة كاموينا نسابو (٣٤).

٣٠ - ونُسبت المسؤولية عن حوالي ٣٠ في المائة من جميع حالات قتل الأطفال وتشويههم التي جرى التحقق منها منذ عام ٢٠١٤ (٢٩٠) إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٧١) والشرطة الوطنية الكونغولية (١٩)، مع قتل ١٥٧ طفلاً وتشويه ١٣٣ طفلاً. وعندما كان النزاع متركزاً في الشرق، كانت عناصر تابعة للدولة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مسؤولة عن ١٥ في المائة من حالات القتل والتشويه. ومع اندلاع العنف في مقاطعات كاساي، قفزت نسبة الأطفال الذين قُتلوا أو جُرحوا على الصعيد الوطني على يد عناصر تابعة للدولة إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وحدثت ثلاثة أرباع (١٢٦) الوفيات والإصابات التي تُعزى إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٧ في مقاطعات كاساي في بداية تلك السنة، لأسباب منها استخدام القوة المفرطة ضد الأطفال. ومع أن الأمر كان يتعلق في ٩ في المائة من الحالات التي جرى التحقق منها بأطفال استخدمتهم جماعة كاموينا نسابو كمقاتلين أو دروع بشرية، فقد استهدفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٤٩ حالة من الحالات التي جرى التحقق منها، أطفالاً غير مرتبطين بالجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ في بلدة نغانزا الواقعة في مقاطعة كاساي الوسطى، كان ٣٢ طفلاً، منهم ١٥ فتاة، من بين المدنيين الذين قُتلوا على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء عمليات تفتيش كانت تستهدف عناصر يُزعم انتمائها إلى جماعة كاموينا نسابو. وقُتلت أسر بأكملها - ستة أطفال في بيت واحد وفتاتان توأمان يبلغ عمرهما ٤ سنوات في بيت مجاور - رمياً بالرصاص. وفي نفس الليلة، توفي ١٠ أشقاء عندما ألقى أحد عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قبلاً على منزلهم. وفي القرية نفسها، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإطلاق النار على خمس فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٧ عاماً خلال تدريبهن على أناشيد الجوقة مما أدى إلى إصابتهن بجراح.

٣١ - ومع أن معظم الإصابات في صفوف الأطفال نجمت عن طلقات نارية وعن الجروح ضرباً بالساطور، فقد تعرض أطفال أيضاً للحرق أحياء أو لقطع رؤوسهم بعد رفضهم الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو محاولتهم الفرار منها. وكان الأطفال الذين كانت تستخدمهم الجماعات المسلحة كـمقاتلين يتعرضون في كثير من الأحيان للقتل أو للإصابة في جبهات القتال. وقد تعين أن تجلي بعثة منظمة الأمم المتحدة ما مجموعه ٧٠ طفلاً من ساحات المعارك. وأدت الذخائر غير المنفجرة إلى قتل ٣٣ طفلاً وجرح ٢٥.

٣٢ - وتؤدي النزاعات العرقية دوراً كبيراً في استهداف الأطفال في الأعمال الانتقامية بين الجماعات المحلية. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أقدمت جماعة ماي - ماي مازيمبي المنتمية إلى مجموعة نانديه العرقية على تقتيل أفراد من المشردين داخلياً ينتمون إلى الهوتو، في مخيم المشردين داخلياً في لوهانغا، بكيفو الشمالية، مما أدى إلى مقتل ١٨ طفلاً وتشويه ١٤، وكان بعض هؤلاء الأطفال في الثانية من أعمارهم.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٣ - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من تعرض ٨٧٧ طفلاً، من بينهم ٨ صبية، للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي. وعلى نطاق البلد كله، بلغ عدد حالات العنف الجنسي ذروته في عام ٢٠١٥ (٢٦١) قبل أن ينخفض في عامي ٢٠١٦ (٢٢٥) و ٢٠١٧ (١٨١). وفي الشرق، انخفضت الحالات التي جرى التحقق منها بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، ويعكس ذلك الارتفاع والانخفاض في حوادث العنف الجنسي المنسوبة إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وقد تضررت فتيات تبلغ أعمارهن ١٤ عاماً أو أقل من ذلك في ٤٢ من الحوادث التي جرى التحقق منها (٣٦٦). ويُعتقد أن المستوى المبلغ عنه من العنف الجنسي الذي يتعرض له الأطفال أقل من مستواه الفعلي بسبب الخوف من الوصم والنبذ وبسبب الافتقار إلى ما يكفي من خدمات الدعم لمن تعرضوا له.

٣٤ - وظلت الجماعات المسلحة المرتكب الرئيسي للعنف الجنسي، وكانت مسؤولة عن ٦٨ في المائة (٥٩٧) من جميع الحالات التي جرى التحقق منها. وتُسبب المسؤولية عن حوالي ١٧ في المائة من هذه الحالات إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (١٤٨)، تليها جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي (١٠٨)، وجماعة نيانتورا (٣٨)، وجماعة ماي - ماي مورغان (٣٥)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (٣٤) وميليشيا بانا مورا/تشوكوي بندي (١٧). وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت عشرات الادعاءات ضد جماعة بانا مورا لا تزال قيد التحقيق.

٣٥ - وقد تُسبب المسؤولية عن ٣٢ في المائة من حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال التي جرى التحقق منها (٢٨٠) إلى قوات الأمن الوطنية، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٢٠)، والشرطة الوطنية الكونغولية (٥٥) والوكالة الوطنية للاستخبارات (٥). فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً، لدى عودتها إلى المنزل، للاغتصاب على يد ضابط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في دجونغو بمقاطعة إيتوري. ومع أن الجاني المزعوم أُلقي القبض عليه واحتُجز في اليوم نفسه، فقد تمكن بعد ذلك من الفرار بمساعدة من أحد عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية.

٣٦ - وإجمالاً، وقعت ٩٤ في المائة من حالات العنف الجنسي في الشرق. وكانت كيفو الشمالية المقاطعة الأكثر تضرراً، حيث وقع فيها أكثر من ثلث حالات العنف الجنسي التي جرى التحقق منها (٣٣٧)، تليها إيتوري/المقاطعة الشرقية سابقاً (٢٦٤)، وكيفو الجنوبية (١٥٤)، وتنجانيقا (٣٢)، وكاتانغا السابقة (١٨). وجرى التحقق من ٥١ حالة في مقاطعات كاساي. وبينما انخفضت حوادث العنف الجنسي التي جرى التحقق منها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، فقد زادت في تنجانيقا في عام ٢٠١٦. وأبلغ عن استخدام الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب في أعمال العنف الإثنية الانتقامية بين طائفتي توا ولوبا. فعلى سبيل المثال، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تعرض صبي واحد وثلاث فتيات من طائفة لوبا لاغتصاب جماعي، بالقرب من قرية وابالوبا في ضواحي كالمي، على يد أربعة رجال من ميليشيا طائفة توا. وعلى الرغم من تمكن الفتيات من الفرار، ألقى رجال الميليشيا القبض مرة أخرى على الصبي الذي تعرض مرة أخرى لاغتصاب جماعي على يد سبعة رجال من ميليشيا طائفة توا.

٣٧ - وكثيراً ما كان الاغتصاب والزواج القسري والاسترقاق الجنسي يحدث في سياق انتهاكات أخرى، من قبيل تجنيد الأطفال واستخدامهم أو احتطافهم، وكثيراً ما كان ذلك يرتبط بالعنف بين الجماعات الإثنية. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٧، في منطقة كامونيا بمقاطعة كاساي، قامت ميليشيا بانا مورا/تشوكوي - بندي باختطاف ٦٤ طفلاً من طائفتي لوبا ولولوا (٤٩ فتاة و ١٥ صبياً)، وأجبروهم على العمل في المزارع وقاموا باغتصاب الفتيات والاعتداء عليهن جنسياً. وفي حادث آخر، اختطفت ميليشيا توا أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٧ عاماً مع طفلين لاثنتين منهن، أثناء الهجوم على مسواكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأفادت الفتيات الأربع عن تعرضهن للاعتداء الجنسي مراراً وتكراراً خلال فترة أسرهن التي دامت خمسة أشهر. وتفيد التقارير بأن العنف الجنسي كان يستخدمه كل من الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني للانتقام من المجتمعات المحلية التي تصور هذه الجماعات أو القوات أنها متعاطفة مع الخصم أو العرق المناوئ.

٣٨ - وكان الصبية أيضاً عرضة لخطر العنف الجنسي، لا سيما في وقت ارتباطهم بالجماعات المسلحة أو احتجازهم. وفي حين أنه لم يجر التحقق إلا من ثماني حالات متعلقة بالصبية، فمن الضروري التأكيد على أنه لا يزال هناك قصور في الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الصبية بسبب الوصم الاجتماعي وعدم كفاية الخدمات المتاحة للضحايا من الذكور. فعلى سبيل المثال، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تعرض صبي عمره ١٦ عاماً، أثناء احتجازه في سجن بويتو، بكاتانغا، للاغتصاب على يد أحد عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٣٩ - لا يزال الاستغلال والانتهاك الجنسيان للأطفال من قبل أفراد من حفظة السلام يمثل أحد بواعث القلق الخطيرة في مجال توفير الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوفر المعلومات عن الادعاءات الواردة، وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء، على شبكة الإنترنت على الرابط الشبكي التالي: <https://conduct.unmissions.org>.

دال - عمليات الاختطاف

٤٠ - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من اختطاف ٢٨٨ ١ طفلاً (٩٢٨ صيباً و ٣٦٠ فتاة). وعلى النطاق الوطني، ازدادت عمليات الاختطاف إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه، حيث ارتفعت من ١٧٧ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٢٠ في عام ٢٠١٧. وفي الشرق، سجلت هذه العمليات في عام ٢٠١٦ أعلى مستوى لها (٣٦٦) قبل أن تتراجع في عام ٢٠١٧ (٢٦٨)، ويُعزى ذلك التراجع أساساً إلى انخفاض الحالات في كينغو الشمالية. وفي الوقت نفسه، سجلت هذه العمليات في مقاطعات كاساي زيادة حادة حيث ارتفعت من ٦ عمليات في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٤ في عام ٢٠١٧.

٤١ - ومن بين الجماعات المسلحة، كانت الجماعات التالية الأكثر اختطافاً للأطفال: جماعة نيانتورا (١٩١)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (١٤١) وجماعة ماي ماي رايا موتومبوكي (١٣٤)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٩٨)، وتحالف القوى الديمقراطية (٨٦)، وميليشيا بانا مورا/تشوكوي - بندي (٨١)، وجماعة كاموينا نسابو (٧٨). ومن بين قوات الأمن الوطنية، تُسبب المسؤولية عن اختطاف ١٨ طفلاً إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات اختطاف واحدة إلى الشرطة الوطنية الكونغولية.

٤٢ - وكان هناك ارتباط وثيق بين الاختطاف والتجنيد، حيث اختُطف ٧٠ في المائة من الأطفال (٨٩٨) لأغراض التجنيد. واختُطف أربعة عشر في المائة منهم (١٧٦)، وعادة ما يكتنّ فتيات، لأغراض العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اختطفت عناصر من جماعة ماي ماي ريبا موتومبوكي فتاة عمرها ١٢ عاماً في إقليم شابوندا، في كينغو الجنوبية، وقاموا باغتصابها وإجبارها على مشاهدة مقتل أطفال آخرين قبل إطلاق سراحها. ومع انقطاع سبل الوصول إلى الموارد المعدنية على نحو متزايد، لجأت بعض الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ماي ماي رايا موتومبوكي، إلى الاختطاف كمصدر للدخل.

٤٣ - وكانت عمليات الاختطاف مرتبطة أيضاً بأعمال العنف بين الجماعات الإثنية. فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، خلال هجوم على قرية في مسواكي بتنجانيقا، اختطف أفراد ميليشيا توا أربع فتيات من طائفة لوبا تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٦ عاماً وقاموا باقتيادهن إلى ساحة عامة حيث كان من المقرر إعدامهن هناك قبل أن يتمكنّ من الفرار. ويُزعم أن الأطفال الذين اختطفتهم ميليشيا بانا مورا/تشوكوي - بندي (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه) استُهدفوا بسبب انتمائهم العرقي. وتفيد التقارير بأن الميليشيات قامت بتغيير أسماء هؤلاء الأطفال من أسماء طائفتي لوبا/لولوا إلى أسماء طائفة تشوكوي.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٤ - تم التحقق من عدد غير مسبوق من الهجمات على المدارس بلغ ٤٣٤ هجوماً. وقد وقع أكثر من ٩٠ في المائة (٣٩٦) من هذه الهجمات في عام ٢٠١٧، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع ٧ هجمات على المدارس في عام ٢٠١٤. وتعرض الأطفال لاعتداءات داخل حجراتهم الدراسية أو عندما كانوا في طريقهم إلى المدرسة، وتعرضت المدارس للنهب أو التدمير، واختُطف المدرسون. وفي الشرق، تعرضت ١٠١ مدرسة للهجوم، وارتفع عدد الحوادث من ٧ حوادث في عام ٢٠١٤ إلى ٦٣ حادثاً في عام ٢٠١٧. وتُسبب هذه الهجمات في المقام الأول إلى الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات المسلحة

المجهولة الهوية (٢٢)، وجماعة ماي ماي مازيمبي (١٨)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التحديد (١٠)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٩)، وقوات ماي - ماي رايا موتومبوكي (٧). وتعتبر بعض الجماعات المسلحة، مثل جماعة ماي - ماي مازيمبي، المدارس رموزاً للدولة، ولذلك تستهدفها على وجه التحديد. وجرى أيضاً التحقق من ثماني هجمات على المدارس شنتها القوات المسلحة الكونغولية في الشرق.

٤٥ - وتُقدت نسبة ٧٧ في المائة (٣٣٣) من جميع تلك الهجمات على المدارس في مقاطعة كاساي، وجرى خلالها إحراق المدارس وتدميرها ونهبها. ووردت أنباء تنفيذ بوقوع المئات من الهجمات الأخرى في المنطقة، ولكن لم يتسن التحقق منها وقت كتابة هذا التقرير. وكان لذلك أثر مدمر على فرص حصول الأطفال على التعليم في جميع أنحاء مقاطعة كاساي، إذ بلغ عدد الأطفال المتضررين ٣٥٠٠٧ طفلاً على الأقل، خسروا سنة دراسية كاملة تقريباً. ونسبت نسبة ٩٧ في المائة من الحوادث التي وقعت في مقاطعتي كاساي إلى كاموينا نسابو (٣٢٤). وتحققت فرقة العمل القطرية من العديد من الحالات التي أجبر فيها عدد يصل إلى ٤٠ طفلاً من الأطفال المرتبطين بتلك الميليشيا، والمسلحين بالعصي والسواطير والسكاكين، الطلاب والمعلمين على مغادرة مدارسهم تحت التهديد بقطع رأس كل من يواصل الدراسة أو التدريس بدلا من الانضمام إلى الميليشيا. وتُسبت ست هجمات على المدارس إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كاساي.

٤٦ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٦٦ هجوماً على المرافق الصحية، تُسبب ١٥٣ هجوماً منها إلى الجماعات المسلحة، في حين نسب ١٣ هجوماً إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الشرق، جرى التحقق من ٨٦ هجوماً، وقع معظمها في مقاطعة كيفو الشمالية (٥٢) ونسبت إلى تحالف القوى الديمقراطية (١٧) وقوات ماي-ماي رايا موتومبوكي (١١) وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التحديد (٩)، من بين جماعات أخرى. وفي مقاطعتي كاساي، تعرض ٨٠ مرفقاً صحياً للتدمير أو النهب أو لأشكال أخرى من الاعتداء خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية، ونسب ٧٣ هجوماً إلى كاموينا نسابو.

٤٧ - وفي كل من الشرق ومقاطعتي كاساي، تواصل استخدام ٤٨ مدرسة وأحد المستشفيات لأغراض عسكرية من بينها استخدامها ككنات ومواقع للقناصة أو للدفاع ومراكز للقيادة ونقاط للمراقبة، مما يجعلها في كثير من الأحيان أهدافاً للهجمات. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة في المقام الأول عن استخدام المدارس والمستشفيات، ولا سيما جماعة ماي - ماي مازيمبي (١١)، وقوات ماي - ماي رايا موتومبوكي (٧)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢). كما استخدمت المدارس أيضاً موظفو الدولة، بمن فيهم أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠) والشرطة الوطنية الكونغولية (١). وبالإضافة إلى ذلك، وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، احتلت قوات لواء التدخل التابع للبعثة في كيفو الجنوبية مدرسة شاغرة في لومبيشي في كاليهي لمدة خمسة أيام، ولم تخلها إلا في أعقاب جهود الإقناع التي بذلتها قسم حماية الطفل في البعثة. وأدى الاستخدام العسكري للمدارس في بعض الحالات إلى اعتداءات لاحقة من جانب القوات المعادية. فعلى سبيل المثال، أحرقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مدرستين ابتدائيتين في كيفو الجنوبية لأنهما كانتا تستخدمان كمقر لقوات ماي - ماي رايا موتومبوكي.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤٨ - تعرقلت بشدة فرص إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي شهدت نشاطاً للجماعات المسلحة والتي تواصلت فيها العمليات العسكرية. فما زالت القيود المفروضة على إمكانية الوصول، بما في ذلك الحوادث الأمنية والعوائق الإدارية، تؤثر على سبل إيصال المساعدة الإنسانية لآلاف الأطفال. ومنذ عام ٢٠١٤، أفادت التقارير الواردة من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بوقوع ٥٧٩ حادثاً أمنياً طالت العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تشويه ٧١ شخصاً ومقتل ٩ أشخاص واختطاف ٧٠ شخصاً من العاملين في هذا المجال، حيث وقع معظم هذه الحوادث في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٤٩ - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ٣٣ حادثة مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية، وذلك بالدرجة الأولى في كيفو الشمالية (١١)، وكيفو الجنوبية (٧)، وإيتوري/الشرقية سابقاً (٨)، وتجانيقا (٤)، وكاساي (٣). ونُسبت هذه الحوادث إلى الجماعات المسلحة، ومن ضمنها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٨)، وجماعات مسلحة مجهولة الهوية (٧)، وقوات ماي - ماي رايا موتومبوكي وجماعات مجهولة الهوية من الماي ماي (٤ لكل منها)، وكاموينا نسابو (٢)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وماي - ماي تشارلز وماي - ماي ياكوتومبا (واحد لكل منها). ونسبت ستة حوادث إلى موظفي الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وشملت هذه الحوادث مقتل اثنين وتشويه ثلاثة واختطاف سبعة أشخاص كلهم من موظفي المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، اختطف أربعة من موظفي رواندا في إقليم روتشورو بكيفو الشمالية. وأدى هذا الحادث إلى إغلاق برنامج يقدم المساعدة للأطفال الضعفاء. وفي حادث آخر وقع في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في بيني بكيفو الشمالية، اقتحمت عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية مركزاً انتقالياً للأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة واحتجزت موظفاً إدارياً وحارساً، وأطلق سراحهما في اليوم نفسه في أعقاب جهود الإقناع التي بذلتها البعثة.

رابعا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

ألف - خطط العمل والحوار

٥٠ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاماً مستمراً بتنفيذ خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي ترتكبها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وتجلى تبني خطة العمل في عدة تدابير منها تعيين المستشار الخاص للرئيس لشؤون العنف الجنسي وتجنييد الأطفال في تموز/يوليه ٢٠١٤، والتقارير الدورية المقدمة من الحكومة إلى الأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة العمل، والعمل الذي قام به الفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة في كينشاسا، الذي ركز على تنفيذ خطة العمل بواسطة خريطة الطريق التي أُنقِط عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وإذكاء الوعي العام عن طريق برنامج أسبوعي يعرض على شاشة التلفزيون الوطني الكونغولي.

٥١ - وأنشأ الفريق العامل التقني المشترك سبعة أفرقة عمل في المقاطعات. ووضعت كل من هذه الأفرقة خريطة طريق على مستوى المقاطعة لمعالجة التحديات المحلية، مثل إنهاء ومنع احتجاز قوات الأمن للأطفال المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة أو التخفيف من مخاطر إعادة تجنيدهم. وأنشئ الفريق العامل التقني المشترك الأول على مستوى المقاطعات في كيفو الجنوبية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتلتها مقاطعة كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية. وفي عام ٢٠١٥، أنشئت أفرقة عمل للمقاطعات في إيتوري وكاتانغا، وتلتها تنجانيقا في عام ٢٠١٦ وكانانغا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٢ - وكان من بين الأولويات ضمن خطة العمل وضع إجراءات تشغيل موحدة للتحقق من عمر الجنّدين الجدد. وبعد أن اعتمدت إجراءات التشغيل الموحدة هذه رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٦، جرى تعميمها طوال عام ٢٠١٧. وخلال حلقات العمل المنظمة في كينشاسا وكانانغا وبوكافو وغوما وبونيا وكاليمي ولوبومباشي، جرى تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على استخدام إجراءات التشغيل الموحدة لفرز الجنّدين الجدد. وأحرز أيضاً تقدم كبير في إتاحة إمكانية وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إلى مراكز تجنيد وتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخضع للفرز ما لا يقل عن ٦٦٧ ٣٣ من الجنّدين الجدد وعناصر الجماعات المسلحة السابقة المندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجرى فصل ٤٣٢ طفلاً قبل تجنيدهم أو إدماجهم. وشمل ذلك استبعاد ٤٣ فتى من متدربي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مركز التدريب في كامينا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي حين أن بعض الفتيان كانوا في المركز لمدة تصل إلى خمسة أشهر، وحاول بعض عناصر القوات المسلحة إخفاءهم، فإنهم لم يكونوا مسجّلين رسمياً، وجرى ومنذ ذلك الحين لم شملهم بأسرهم. وأكدت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لفرقة العمل القطرية أنها ستحاسب المسؤولين عن ذلك. ودرت فرقة العمل القطرية ما لا يقل عن ٧٨١ ٢٥ من أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية على حماية الطفل وتنفيذ خطة العمل.

٥٣ - وأدى التقدم الذي أحرزته الحكومة في إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم إلى رفع اسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتعلق بالانتهاك المذكور من مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٧ (A/72/361-S/2017/821). ومن الضروري الحفاظ على تلك المكاسب، بسبل منها مواصلة تنفيذ وتبني إجراءات التشغيل الموحدة محلياً، وإضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات الموضوعية في إطار خطة العمل، ومكافحة الإفلات من العقاب على تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٥٤ - وأحرز تقدم أيضاً في جوانب خطة العمل المتعلقة بإنهاء ومنع العنف الجنسي، وإن كان بمعدل أبطأ. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصدرت وزارة الدفاع أمراً توجيهياً بشأن العنف الجنسي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى إنشاء لجنة مكلفة بخطة العمل المتعلقة بالعنف الجنسي. ونظمت اللجنة ثلاث حلقات عمل بشأن تعميم خطة العمل، وركزت بشكل خاص على مكافحة العنف الجنسي، وذلك في كل من بونيا وغوما وبوكافو في تموز/يوليه وأب/أغسطس ٢٠١٦. وحضر حلقات العمل ٢٠٠ ضابط من كبار الضباط، ووقع ٥٠ قائداً من المنطقة العسكرية الرابعة والثلاثين إعلانات التزموا فيها بمكافحة العنف الجنسي في وحداتهم. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك فجوات ويتعين تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ هذا الجانب من جوانب خطة العمل.

٥٥ - وكان التقدم المحرز في الحوار مع الجماعات المسلحة أقل. فعلى سبيل المثال، لم تنجح الجهود التي بذلتها البعثة مع قادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ من أجل ضمان الإفراج عن ٢٠٠ طفل من صفوفها. وعلى الرغم من تسليم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أكثر من ١٠٠ طفل في عام ٢٠١٦، فقد أُجرت عمليات التسليم هذه من خلال وسطاء وليس من خلال تواصل الأمم المتحدة الرسمي مع الجماعة. وأسفر الحوار غير الرسمي مع أحد زعماء كاموينا نسابو في شباط/فبراير ٢٠١٧ في كانانغا عن إطلاق سراح ٢٩٠ طفلاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بدأت البعثة العمل مباشرة مع قائد إحدى الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية لتأمين موافقته على الإفراج عن جميع الأطفال من صفوف جماعته، ووقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، واتخاذ تدابير ملموسة ومحددة زمنياً لتنفيذ هذا الالتزام.

باء - مكافحة الإفلات من العقاب

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز بعض التقدم في مساءلة الجناة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما العنف الجنسي. فقد وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ١٩٥ حالة اعتقال لمتهمين يُدعى ارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، معظمها تتعلق بالعنف الجنسي (١٦١). ومثلت قوات الأمن الوطني الغالبية العظمى من الذين أُلقي القبض عليهم، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٤٥) والشرطة الوطنية الكونغولية (٣٩). واعتقل أيضاً أحد عشر عضواً سابقاً في جماعات مسلحة من نياتورا (٥)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا، وجماعة الوطنيين المقاومين الماي - ماي، وماي - ماي شوشي، وماي - ماي شيتاني (واحد لكل منها). وأدين ١١٦ من الجناة، من بينهم ١١١ شخصاً أُدينوا بتهم تتعلق بالعنف الجنسي، وأثنان بتهم تتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وكان من بين هؤلاء ٨٨ فرداً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٢١ عنصراً من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، و ٧ عناصر سابقين في الجماعات المسلحة ينتمون إلى تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (اثنان لكل منهما)، وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا وجماعة نياتورا وحركة ٢٣ مارس (واحد لكل منها).

٥٧ - وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه البعثة لنظام القضاء العسكري الكونغولي في مجال محاسبة مرتكبي تجنيد الأطفال واستخدامهم وكفالة التحقيق والملاحقة القضائية المنهجيين، لا تزال أحكام الإدانة في قضايا التجنيد نادرة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، يوجد ١١ قائداً سابقاً للجماعات المسلحة من المتورطين في تجنيد الأطفال واستخدامهم رهن الاحتجاز^(٦)، في حين لا يزال آخرون غيرهم طلقاء، بمن فيهم غيديون وماهانغانيكو كاساي، المعروف باسم "مانغا"، من جماعة الوطنيين المقاومين الماي - ماي. وهذه التحقيقات هي من بين ١٧ قضية ذات أولوية حددتها الحكومة، بدعم من البعثة، باعتبارها تنطوي على محاكمة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبعضها يتعلق أيضاً بالعنف الجنسي وقتل الأطفال وتشويههم.

(٦) موشوما باهاني ومارسيل هاباروجيرا رانغيرا والعقيد بيغيرا باغابو (نياتورا)، وكوبرا ماتانا وزواي (قوات المقاومة الوطنية في إيتوري)، وكاكولي موهيندو موهيما المعروف باسم شيتاني (ماي - ماي شيتاني)، ونبابو نتاييري شيكا (جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا)، والعقيد كيزيتو (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة) والعقيد جستين إيلونغا (كاموينا نسابو).

٥٨ - وواصلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بذل الجهود لإقناع الحكومة بضرورة تقديم اللجنة من العاملين فيها إلى العدالة. فقد وثقت التحقيقات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل القطرية تجنيد واستخدام ١١ طفلاً على أيدي عقيدتين في القوات المسلحة، هما رمازاني وكاموليتي بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وفي أعقاب جهود الإقناع التي بذلتها فرقة العمل القطرية، وُجّهت التهمة إلى العقيد رمازاني ووضع قيد الإقامة الجبرية في تموز/يوليه ٢٠١٧، قبل أن يحتفي في آب/أغسطس ٢٠١٧؛ وما زال العقيد كاموليتي أيضاً طليقاً حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي حين أجرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة تحقيقاً مشتركاً مع الضابط في القوات المسلحة المسؤول عن استخدام الأطفال كحمالين في عام ٢٠١٦ في إيتوري، رفض هذا الضابط تسليم نفسه بناءً على أمر الحضور الصادر عن أمر قطاع العمليات وما زال في منصبه.

جيم - الدعوة إلى حماية الطفل وتعميم مراعاتها

٥٩ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الأمم المتحدة على نحو منتظم بمبادرات في مجال الدعوة والتوعية من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها. وقد تحقق ذلك من خلال التفاعل المنتظم مع ممثلي الحكومة على مستوى السياسة العامة ومستوى السياسي، وكذلك العمل مع الجماعات المسلحة من أجل تأمين الإفراج عن الأطفال المجندين في صفوفها. ووزعت فرقة العمل القطرية بطاقات جيبية على ما لا يقل عن ٢١ ٧٤٨ من عناصر القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدريبهم على حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك حمايتهم من التجنيد والاستخدام ومن العنف الجنسي. واستمرت أيضاً الجهود الرامية إلى توعية المجتمعات المحلية وكذلك الجماعات المسلحة بخطورة الانتهاكات الجسيمة، بسبل منها إلقاء منشورات من الجو وبث الرسائل الإذاعية.

٦٠ - ومن أجل توسيع رقعة انتشار هذه الرسائل، وقعت البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ اتفاقاً مدته سنتان مع الاتحاد الوطني لكرة القدم (Fédération congolaise de football association) من أجل تشجيع الجماعات المسلحة على إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من خلال بث رسائل على محطات الإذاعة والتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وخلال المباراة الافتتاحية كأس أفريقيا للأمم، غطت الملعب لافتات تحمل الرسالة: "تجنيد الأطفال جريمة". وفي عام ٢٠١٦، ضم اثنان من أفضل لاعبي كرة السلة في العالم، وهما بيسماك بيومبو من الرابطة الوطنية لكرة السلة (NBA) وغي مويما من فريق كرة السلة الوطني البلجيكي، وكلاهما من أصل كونغولي، أصواتهما أيضاً إلى الكفاح ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٦١ - واضطلعت قوة البعثة بدور استباقي في تعميم حماية الطفل في عملياتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدرت الأمر التوجيهي لقائد القوة بشأن حماية الأطفال. وبناءً على هذا الأمر التوجيهي، درب قسم حماية الطفل بالبعثة ٤٧ منسقاً للشؤون الجنسانية وحماية الطفل في قوة البعثة في مقاطعتي كيفو الشمالية والشرقية. وتم تحديث الأمر التوجيهي في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ من أجل زيادة تفعيل حماية الطفل في جميع عمليات القوة التكتيكية والاستراتيجية. وأسند الأمر التوجيهي أدواراً ومسؤوليات محددة لكل عنصر من عناصر القوة، وأعقب ذلك تعيين ١٢ منسقاً جديداً للشؤون

الجنسانية وحماية الطفل في كل قطاع وفرع تابع للقوة. ودرت فرقة العمل القطرية ما لا يقل عن ٦٨٠ ٣ من ضباط قوة البعثة وأفراد الوحدات والمراقبين العسكريين على حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية.

٦٢ - وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسافر إلى كينشاسا وغوما. ورحب الفريق العامل بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ خطة العمل وشجعها على مواصلة جهودها، لا سيما في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب والعنف الجنسي.

٦٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصدرت البعثة تقريراً عاماً مواضيعياً بعنوان "الناجيات الخفيات: الفتيات في صفوف الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥"، وموضوعه تجنيد البنات واستخدامهن على أيدي الجماعات المسلحة. وفي يوم الطفل الأفريقي، الموافق ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت فرقة العمل القطرية رسالتها الإخبارية الفصلية الأولى بشأن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأرسلتها إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والسلك الدبلوماسي.

دال - الاستجابة البرنامجية

٦٤ - كان للنقص الشديد في تمويل الأنشطة البرنامجية أثر خطير على إعادة إدماج الأطفال ولم تشمل الأسر ومساعدة الأطفال الناجين من العنف الجنسي والجنساني. وانخفض التمويل الموجه إلى تلك الأنشطة باستمرار سنوياً منذ عام ٢٠١٤. فعلى سبيل المثال، انخفض الدعم المقدم لجهود إعادة الإدماج من ٤٤٤ ٢ طفلاً يتلقون المساعدة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٧٤ ١ طفلاً في عام ٢٠١٦. ولا يزال أكثر من ٢٣٨ ٨ طفلاً ينتظرون دعمًا مخصصًا لإعادة إدماجهم، علماً بأن ٧٠ بالمائة من هؤلاء الأطفال يعيشون في كيفو الشمالية. وفي مانيما وتنجانيقا، أدت القيود المفروضة على الموارد إلى الحد من الجهود الرامية إلى تحديد عدد الأطفال المحتاجين إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد هويتهم، وعرضت الأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المسلحة لإعادة التجنيد. وانخفضت المساعدة المقدمة للناجين الأطفال من العنف الجنسي والجنساني بنسبة ٧١ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير بسبب نقص التمويل.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها خدمات إلى ٥٤٤ ١٢ طفلاً و ٤٠٩ ٢ فتيات، من بينهم أطفال كانوا مرتبطين في السابق بأطراف النزاع وكذلك أطفال مستضعفون ومتضررون من النزاع ينتمون للمجتمعات المضيفة. وتلقى ما مجموعه ٦ ٢١٢ فتى و ٢٣٦ ٢ فتاة كانوا مرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة دعماً لإعادة الإدماج، حيث تلقى نصفهم تدريباً مهنيًا، وتلقى ٢٨ في المائة منهم دعماً من أجل العودة إلى المدرسة، وتلقى ٢١ في المائة منهم دعماً لمزاولة أنشطة مدرة للدخل. وتم لم تشمل ما مجموعه ٩ ١٢١ فتى و ١ ٥٧٧ فتاة، كانوا مرتبطين في السابق بأطراف النزاع، بعائلاتهم. وقدمت اليونيسيف المساعدة إلى ما لا يقل عن ٤٢٥ ٥ فتاة و ١٥٩ فتى نجوا من العنف الجنسي والجنساني في مناطق النزاع.

٦٦ - وفي إطار التدابير الوقائية المتخذة ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم، دعمت اليونيسيف تسجيل المواليد الأطفال خلال فترة قانونية مدتها ٩٠ يوماً، وكذلك من خلال أحكام تكميلية في حالة عدم استيفاء فترة التسعين يوماً. ومنذ عام ٢٠١٦ واليونيسيف تشجع أيضاً تسجيل المواليد الأطفال الذين

تم إطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية، مما وفر شهادات ميلاد لفائدة ٨٤٧ فتى و ٣٤ فتاة.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٦، وفرت اليونيسيف إمكانية حصول ٢٥٠ ١٩٠ طفلاً متضرراً من النزاع على التعليم والدعم النفسي والاجتماعي الجيد من خلال بناء المدارس وإصلاحها وفضاءات التعلم المؤقتة وتوزيع مستلزمات التعليم. ودرت اليونيسيف أيضاً ٦٨ منسقاً و ٦١٨ معلماً ومفتشاً مدرسياً على التوعية بمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة في شمال وجنوب أوبانغي، وكذلك كيفو الشمالية، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٨ - يساورني قلقٌ شديد بسبب نطاق وطبيعة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك أحث جميع الجماعات المسلحة على القيام فوراً بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والإفراج عن جميع الأطفال المجندين في صفوفها. وأدعوها إلى العمل مع الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل تتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة. وأثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعمها هذا العمل.

٦٩ - وأنا مسرورٌ بالتقدم الذي أحرزته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، الأمر الذي أدى إلى رفع اسمها من القائمة بسبب الانتهاك المذكور من مرفقات تقريري السنوي السابق عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/361-S/2017/821). وأهيب بالحكومة إلى مواصلة الحفاظ على مكاسب خطة العمل، بسبل منها تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة بشأن التحقق من السن، وإضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات التي وضعت بموجب خطة العمل ومكافحة الإفلات من العقاب عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك في صفوف قوات الأمن التابعة لها. وأحث الحكومة أيضاً على تسريع وتيرة تنفيذ جوانب خطة العمل المرتبطة بإنهاء العنف الجنسي ومنعه من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٠ - ويساورني الجزع إزاء استخدام الأطفال كدروع بشرية من قبل بعض الجماعات المسلحة والمليشيات. وأشعر بقلق بالغ كذلك من الزيادة الحاصلة في عدد الأطفال الذين قتلتهم أو شوهتهم قوات الأمن الوطنية، بسبل منها الاستخدام غير المبرر للقوة واستهداف الأطفال في مقاطعتي كاساي. وأحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، ووضع تدابير ملموسة للتقليل إلى أدنى حد من أثر النزاع المسلح على الأطفال، من قبيل إصدار أمر توجيهي بشأن حماية قوات الأمن الوطني للأطفال وضمان المساءلة.

٧١ - وأرحب باستمرار فتح قوات الأمن سبل الوصول في وجه فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، بما في ذلك وصولها إلى مراكز الاحتجاز. ويساورني القلق بشأن احتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، وأشجع الحكومة على تنفيذ التوجيهات التي أصدرتها وزارة الدفاع والوكالة الوطنية للاستخبارات في عام ٢٠١٣ تنفيذاً كاملاً. وأحثها على معاملة الأطفال المرتبطين

بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، مسترشدة في ذلك بمبادئ مصالح الطفل الفضلى ومعايير الحماية الدولية.

٧٢ - وأرحب بتأييد جمهورية الكونغو الديمقراطية إعلان المدارس الآمنة، وأشجع على تنفيذه بسرعة. ويساورني قلق بالغ من العدد الكبير من الهجمات التي تُشن على المدارس والمستشفيات، وكذلك استخدامها لأغراض عسكرية، وأحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من قبيل احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات.

٧٣ - وأحث جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين على ضمان مراعاة حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح واحتياجاتهم الخاصة وحميتهم في جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاحات القطاع الأمني، وتعزيز آليات التحقق من أعمار الأطفال القائمة. وينبغي أن تكفل الحكومة أيضاً إتاحة فرص متكافئة لإعادة إدماج الفتيات اللواتي ارتبطن في السابق بالجماعات المسلحة. ويجب مراعاة الأصول القانونية والامثال للقانون الدولي والمعايير الدولية عند الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم، كما يجب ترتيب أولويات الخيارات التي تدعم مصلحة الطفل الفضلى. وأهيب بالدول الأعضاء والجهات المانحة إلى تقديم موارد إضافية لدعم تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم.

٧٤ - وأثني على مبادرة قوة البعثة الرامية إلى اعتماد أمر توجيهي بشأن حماية الأطفال والتشجيع على تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

٧٥ - ويساورني بالغ القلق من النقص الشديد في التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية والأنشطة البرنامجية لحماية الطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثره الخطير على إعادة إدماج الأطفال ولم شمل الأسر وتقديم المساعدة للأطفال الناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني. وأحث الجهات المانحة على زيادة المساعدات المقدمة في تلك المجالات، وأيضاً توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أعمال الأمم المتحدة في مجالي الرصد والإبلاغ، وتنفيذ خطة العمل والتعاون مع الجماعات المسلحة المدرجة في القوائم، وذلك من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها.